دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الدراسات الأدبية العربية المقارنة : الواقع و الآفاق
المصدر:	عالم الفكر
الناشر:	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
المؤلف الرئيسي:	بوشعير، الرشيد بشير
المجلد/العدد:	مج 31, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	183 - 197
رقم MD:	136733
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	النظريات، الأدب العربي، الأدب المقارن، الدراسات الأدبية، المدارس النقدية، فرنسا، العالم العربي، التاريخ، نظرية التلقي، الجامعات، العولمة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/136733

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الدراسات الأدبية العربية المقارنة (الواقع والآفاق)

د. الرشيد بشير بوشعير(*)

إن الدراسات الأدبية المقارنة تظل حديثة النشأة، سواء في أوروبا أو في الوطن العربي، ففي أوروبا كانت هناك إرهاصات عامة تلمس في كتابات «إرنست رينان» و«إدجار كينيه» و«هيبوليت تين» و«سانت بوف» و«السيدة دي ستال»، ولكن تلك الإرهاصات لم ترق إلى مستوى الوعي المقارن الجاد إلا من خلال المحاضرات التي كان يلقيها الأستاذ «آبل فيلمان» بجامعة «السوربون»، بدءا من سنة ١٨٢٧، ثم من خلال محاضرات «جان جاك أمبير» في جامعة «مرسيليا» بدءا من سنة ١٨٣٠، وأخيرا من خلال دراسات «جوزيف تكست» الذي أنشأ منبرا خاصا للأدب المقارن في جامعة «ليون» سنة ١٨٩٦، ولذلك يعده الدكتور محمد غنيمي هلال «أبا للأدب المقارن الحديث»(١).

وإذا كان «فيلمان» و«تكست» قد خاضا في مسائل تعد من صميم الأدب المقارن بمفهوم المصطلح الأكاديمي الواعي، فإن «بول فان تييغم» هو الذي منهج الدراسات المقارنة وفقا لأسس ومبادئ محددة، مستفيدا من النزعة الوضعية التي كانت تسود في عصره، وهي النزعة التي كانت تستهدف علمنة الدراسات الإنسانية وخاصة في مجالات التاريخ والاجتماع والفلسفة.

(*) أستاذ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات - العين - دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد كانت أفكار«فان تييغم» تشكل حجر الزاوية في المدرسة المقارنية الفرنسية[٢]، وهي الأفكار التي اعتنقها كل من «ديديه» و«جان ماري كاريه» و«فرانسوا ماريون غويار» وأثروها من حيث التنظير والتطبيق.

وتقوم المدرسة الفرنسية على المبادئ المنهجية الآتية:

أ - **التأثير والتأثر:** ويتلخص هذا المبدأ في أن موضوع الأدب المقارن ينحصر في علاقات التأثير والتأثر بين آداب الأمم والشعوب والقوميات والدول المختلفة عن بعضها جغرافيا وسياسيا وعرقيا.

ب - **الاختلاف اللغوي:** ومؤدى هذا المبدأ أن المقارنة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس الاختلاف اللغوي في صياغة الآداب الإنسانية، وبالتالي فإنه لا يجوز - وفقا لهذه النظرية - أن نقارن بين أدبين صيغا بلغة واحدة، كأن نقارن بين الأدب الفرنسي والأدب البلجيكي، أو الأدب السوري والأدب الإماراتي.

ج - **الصلة التاريخية:** وبمقتضى هذا المبدأ لا مندوحة للباحث المقارن عن إثبات وجود الصلات التاريخية بين الآداب التي يقارن بينها، وإذا انعدمت تلك الصلات التاريخية فإن المقارنة تعد باطلة لا تقوم على أساس علمي أو وضعي، مادامت تحفل بالتخمينات والتماثلات التي يمكن أن تكون من باب «وقع الحافر على الحافر»، وبالتالي فإن دراسة أوجه تلك التماثلات تدخل في باب المقابلات والموازنات، ولا تمنح تأشيرة الدخول إلى عالم الدراسات الأدبية المقارنة.

وعلى الرغم من وجود مفهومات مقارنية أخرى في بعض الأقاليم الأوروبية، وخصوصا مفهوم «الأدب العام» و«الأدب العالمي» و«الأدب الشفوي المقارن»[٣]، فإن مفهوم «التأثير والتأثر» (أي مفهوم المدرسة الفرنسية) كان أكثر رواجا في العالم، وهو المفهوم الذي انتشر في الوطن العربي، سواء في أوساط الدارسين المستقلين أو في أوساط الدارسين الجامعيين الأكاديميين.

ويذهب بعض المؤرخين لنشأة الأدب المقارن في الوطن العربي إلى أن الدراسات العربية عرفت أوجه المقارنة الأدبية منذ زمن بعيد، قد يمتد إلى العصر العباسي «حين اتسعت الصلات الثقافية بين العرب وغيرهم من الأمم، ونشطت حركة الترجمة من الفارسية واليونانية والهندية إلى العربية، ويكفي أن نلقي نظرة على مؤلفات ابن المقفع، والجاحظ، وابن قتيبة، والبيروني، وغيرهم كثير، لنرى وجودا ملموسا لتراث الأمم الأخرى، إلى جانب التراث العربي الإسلامي، أحيانا، وفي قلبه أحيانا أخرى»[٤].

بل إن «خليل هنداوي» يذهب إلى أن ابن رشد، الذي ترجم كتاب «الشعر» لأرسطو، «استطاع أن يدرس قواعد (الشعر اليوناني)، ويفيد من تلك القواعد ويعمل على تطبيقها في آداب أمته. وعمله هذا هو ما نريد منه «الأدب بالمقارنة»»[٥].

ويؤكد «خليل هنداوي» أن «ابن رشد» يعد «العربي الأول الذي كتب عن الأدب بطريق المقارنة»[٦].

والحقيقة أن الدراسات الأدبية المقارنة الواعية أو المنهجة لم تظهر عندنا لا في القديم، ولا في عصر النهضة، بل ظهرت في أعمال «روحي الخالدي»، الذي يعده الدكتور حسام الخطيب، بحق، «رائد البحث المقارن التطبيقي»[٧] في الدراسات العربية الحديثة، وذلك في كتابه الموسوم بـ «تاريخ علم الأدب عند الإفرنج والعرب وفيكتور هوجو»[٨]، الذي صدر في صيغته الأولى عن دار الهلال بالقاهرة، سنة ١٩٠٤.

أما عن الريادة النظرية للأدب المقارن في الدراسات العربية فإنها تسند إلى «خليل هنداوي»، الذي استخدم مصطلح «الأدب المقارن»، وحاول أن يحدد مدلوله منذ الثلاثينيات من القرن العشرين[٩].

وعلى الرغم من أن جهود كل من «روحي الخالدي» و«خليل هنداوي» كانت رائدة بالقياس إلى جهود غيرهما، فإنها لم تكن تخلو من شوائب الرؤية السطحية والخلط أحيانا بين الموازنة أو المقابلة والمقارنة.

أما جهود «علي مبارك» و«رفاعة رافع الطهطاوي» و«يعقوب صروف» و«نجيب الحداد» و«سليمان البستاني» و«أحمد شوقي» و«فخري أبوالسعود» و«قسطاكي الحمصي»، فإنها تدخل في باب الإرهاصات التي تفتقر إلى المنهجية والرؤية الواعية، وهذا لا ينفي أهميتها من حيث كونها قد أسهمت إسهاما كبيرا في تهيئة التربة لنشأة الدراسات الأدبية المقارنة في الوطن العربي»[١٠].

وفي نهاية منتصف القرن العشرين أخذ الأدب المقارن يحتل مكانه في المناهج الجامعية العربية، كما أخذ الباحثون الأكاديميون الجامعيون يؤلفون الكتب في هذا اللون من الدراسات.

وكان أول من ألف في الدراسات الأدبية العربية المعاصرة هو الدكتور عبدالرزاق حميدة، صاحب كتاب «في الأدب المقارن»، الذي صدر عن مطبعة العلوم بالقاهرة سنة ١٩٤٨.

ولكن كتاب الدكتور عبدالرزاق حميدة - كما يبدو - لم يكن ملتزما التزاما صارما بمنهج المدرسة الفرنسية في الأدب المقارن، ولذلك نرى الدكتور محمد غنيمي هلال يهوّن من شأنه ويصف قصوره الواضح في مقالة نشرها بالفرنسية سنة ١٩٥٩، ويؤاخذه على اهتمامه بالمقابلات وتحليل أوجه الشبه بين بعض الأعمال الأدبية العربية والفرنسية أو الإنجليزية، دون اتكاء على الصلات التاريخية بين هذه الأعمال[١١].

وما يقال في كتاب الدكتور عبدالرزاق حميدة يقال في كتاب الدكتور إبراهيم سلامة الموسوم بـ «تيارات أدبية بين الشرق والغرب: خطة ودراسة في الأدب المقارن»، الذي صدر سنة ١٩٥١ بالقاهرة، ويصفه الدكتور محمد غنيمي هلال بأنه «لا يحتوي إلا بعض الأفكار العامة التي تفتقر إلى الدقة عن طبيعة العلاقات بين الآداب المختلفة»[١٢].

ولعل الدكتور محمدغنيمي هلال هو الدارس العربي الوحيد الذي استطاع أن يستوعب النظرية الفرنسية في الأدب المقارن في النصف الأول من القرن العشرين، وأن يتمثلها في كتابه الموسوم بـ «الأدب المقارن»، الذي أصدره سنة ١٩٥٣، ومما يؤنسنا إلى ذلك تحديده لمعالم الأدب المقارن تحديدا دقيقا على النحو الآتي:

«مدلول الأدب المقارن تاريخي، ذلك أنه يدرس مواطن التلاقي بين الآداب في لغاتها المختلفة، وصلاتها الكثيرة المعقدة، في حاضرها أو في ماضيها، وما لهذه الصلات التاريخية من تأثير وتأثر، أيا كانت مظاهر ذلك التأثير والتأثر: سواء تعلقت بالأصول الفنية العامة للأجناس والمذاهب الأدبية أو التيارات الفكرية، أو اتصلت بطبيعة الموضوعات والمواقف والأشخاص التي تعالج أو تحاكى في الأدب، أو كانت تمس مسائل الصياغة الفنية والأفكار الجريئة في العمل الأدبي، أو كانت خاصة بصور البلاد المختلفة كما تنعكس في آداب الأمم الأخرى، بوصفها صلات فنية تربط ما بين الشعوب والدول بروابط إنسانية تختلف باختلاف الصور والكتاب، ثم ما يمت إلى ذلك بصلة من عوامل التأثير والتأثر في أدب الرحالة من الكتاب»[١٢].

وكما نرى، فإن الدكتور محمد غنيمي هلال، يلم بمبادئ المقارنة، من حيث المنهج ومن حيث المجالات، إلماما تاما، وهو ما يلتزم به في كتابه «الأدب المقارن» التزاما صارما، وهو الكتاب الذي جمع فيه بين القضايا النظرية والمقارنات التطبيقية، وهو بذلك يعد شيخ المقارنين العرب في العصر الحديث.

وبعد هذا التأسيس الأكاديمي الرصين تترى المؤلفات الأكاديمية، فيؤلف «محمد عبدالمنعم خفاجة» في هذا اللون، كما يؤلف «حسن جاد حسن»، و«محمد عبدالسلام كفافي»، و«طه ندا» و«إبراهيم عبدالرحمن» و«بديع محمد جمعة» و«ريمون طحان» و«صالح عبدالمطلب» و«مناف منصور» و«حسام الخطيب» و«سعيد علوش» و«محمود طرشونة» و«أحمد درويش» وغيرهم.

وهؤلاء في تقديري يشكلون الجيل المستنير الواعي الذي يحرص على إرساء دعائم الدراسات المقارنة في الجامعات العربية، ويؤصلونها تدريسا وتأليفا وتنظيرا وتطبيقا ومشاركة في الندوات والمؤتمرات العربية العالمية.

ويمكن أن نجد في بعض أعمال هؤلاء المقارنين محاولات للإفادة من مناهج المدارس أو المناهج المقارنية التي تطورت بعد المدرسة الفرنسية، على نحو ما نرى عند الدكتور عبدالسلام كفافي، الذي أراد أن يخرج قليلا عن تقاليد نظرية التأثير والتأثر ويفيد من النظرية الأمريكية التي سنعرضها بعد قليل، وهو ما نلمسه بوضوح في قوله: «ليس هناك مفهوم واحد اصطلح عليه الأدب المقارن، بل إن هذا المفهوم يختلف بين الدارسين في القطر الواحد، وهو أكثر تباينا بين الدارسين في مختلف الأقطار، فهناك اتجاه إلى قصر الأدب المقارن على الدراسات الأدبية

البحتة، وهذا الاتجاه لا يسمح بتجاوز الدراسات الأدبية إلى سواها من ميادين النشاط الفني، ويشترط التلاقي التاريخي وحدوث التأثيرات والتأثر بين الآداب المقارنة، وهناك اتجاه آخر يوسع مفهوم الأدب المقارن بحيث يشمل أي دراسة مقارنة بين الأدب وغيره من ميادين النشاط الفني»[١٤].

وهذا الموقف نجده كذلك عند الدكتور حسام الخطيب، الذي عرض سائر مفهومات الأدب المقارن وإشكالاته وتطوراته في كتابه الرصين «آفاق الأدب المقارن عربيا وعالميا»، من دون انحياز ومن دون حرص على «قلب الجرة» على نظرية التأثير والتأثر، محاولا أن يصل بين التجربة العربية المقارنية وسائر التجارب العالمية.

وهو الموقف الذي نلمسه -كذلك- لدى الدكتور عبدالنبي اصطيف الذي اهتم بالنظرية الأمريكية وبالتواصل بين الأدب المقارن والنقد الأدبي، من دون أن يتنكر لنظرية التأثير والتأثر، بل إننا نراه يؤكد أهمية الصلات الخارجية مع الآخر ويعدها «مسوغ الدراسة المقارنة أصلا، مهما بلغ نفور المرء من مسألة التركيز على التأثير والتأثر، والتداين»[١٥].

إن مثل هذه المواقف المرنة لم تكن تمردا على تقاليد نظرية التأثير والتأثر، ذلك أنها تحاول أن تواكب النظريات الجديدة وتبحث فيها عما يمكن أن يثري تلك النظرية التي انتشرت مبادئها في الوطن العربي بحكم اتصال الأدب العربي الحديث بالأدب الفرنسي وبالثقافة الفرنسية، على إثر حملة «نابليون بونابرت» على مصر سنة ١٧٩٨، وما ترتب على ذلك من بعثات متتالية إلى فرنسا منذ عهد «محمد علي»، وما كان من عودة بعض أفراد تلك البعثات، أو بعض من سافروا إلى فرنسا فرادى، إلى مصر وإسهامهم في بث الثقافة الفرنسية، ويكفي أن نذكر هنا كلا من «رفاعة رافع الطهطاوي» و«قسطاكي الحمصي» و«طه حسين» و«أحمد ضيف» و«محمد مندور» و«سهير القلماوي» و«توفيق الحكيم» وغيرهم، فضلا عن اتصال بلاد الشام وبلاد المغرب العربي بتلك الثقافة منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الآن.

ولكن هذا الموقف سوف يهتز فيما بعد، وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، كما سنرى، ذلك أن النظرية الأمريكية في الأدب المقارن أخذت تمارس تأثيرها في بعض المقارنين العرب الذين كانوا يلهثون وراء الصرعات والبدع الأدبية والنقدية من دون وعي، مدفوعين بعقدة النقص أو بالرغبة الجارفة في التحديث لأجل التحديث.

وقبل أن نسلط الضوء على بعض عينات هذه الفئة من المقارنين لا بد من أن نستعرض أهم معالم النظرية الأمريكية، وملابسات نشأتها وتبلورها.

فبيل نهاية النصف الأول من القرن العشرين انبرى «رينيه ويليك Rene Wellek» للرد على رواد النظرية الفرنسية في الأدب المقارن وتفنيد آرائهم، وهو ما أحدث شرخا عميقا في بناء تلك النظرية المحكمة، وقد كانت آراء «ويليك»، الناقد الكبير ومؤرخ الأدب، قد اكتُسبت من

خبرة نقدية ثرية في التعامل مع النصوص والنظريات الأدبية من خلال حياته في «براغ». ذات الإرث النقدي الشكلاني المتوهج الذي خلفته «حلقة براغ» ذائعة الصيت.

وأصبح على المرء «أن يأخذ النظرية الأمريكية بجدية كافية، وما ذلك بسبب ما تقدمه من حل ذي قيمة ذاتية فحسب، بل لأن الأمريكيين أبدوا بالتدريج، ولا سيما خلال ربع القرن الماضي، من الاهتمام بالأدب المقارن والانصراف إليه وتنظيم دراسته في الجامعات، ما أهلهم لأن يناطحوا مناكب الفرنسيين في مجال زعامة هذا الحقل المعقد من البحث الأدبي، وأن يزحزحوهم عن مواقعهم، وربما في النهاية لأن يبرزوا قوة فائقة (سوبر باور) مرهوبة الجانب في هذا المجال»[١٦]، على حد تعبير الدكتور حسام الخطيب.

وأيا ما يكون الأمر، فإننا نستطيع أن نجمل أهم الاعتراضات التي أبداها «ويليك»، على نظرية التأثير والتأثر، فيما يأتي:

١ - إن المقارنات بين الآداب كما يراها الباحثون الفرنسيون «تميل إلى أن تقصر نفسها على المشكلات الخارجية، كالمصادر والتأثيرات أو الشهرة أو السمعة، ولا تتيح لنا مثل هذه الدراسات أن نحلل ونحكم على عمل فني معين، أو حتى أن نتدبر نوعه ككل معقد»[١٧].

٢ - إن نظرية التأثير والتأثر، كما صاغها الفرنسيون، لا تفرق بين الأعمال الأدبية ذات القيمة الفنية الرفيعة والأعمال الأدبية الباهتة[١٨].

٣ - إن مصطلح «الأدب المقارنLA Litterature comparee » مصطلح يعتريه كثير من الغموض والاضطراب، وهو غير دقيق في دلالاته المتعددة من لغة إلى أخرى، ولذلك فإنه يظل مصدر ريب وقلق ينعكس على الدراسات المقارنة ذاتها[١٩].

٤ - ليس هناك ما يسوّغ تفتيت العمل الأدبي والنظر إليه من جانب تاريخي واحد يقتصر على تاريخ صلات التأثير والتأثر، ومن هنا كان من الصعب أن نفصل بين الأدب المقارن والأدب العام وتاريخ الأدب[٢٠].

٥ - إن نظرية التأثير والتأثر تسقط من حسابها أدبية الأدب، وتتعامل مع النصوص بوصفها وثائق تاريخية، ولذلك فإن الدراسة الأدبية تغدو دراسة تاريخية، يمكن أن يقوم بها أي مؤرخ محترف[٢١].

٦ - إن المدرسة الفرنسية تتسم في منهجها «بالقومية الرومانسية»[٢٢] التي تنم عن ضيق أفق وتعصب عنصري إقليمي، لا يمكن تجاوزه إلا بتوسيع دائرة مفهوم المقارنة، كي تشمل أدبية الأدب عالميا أو إنسانيا، وتنأى به عن أتون العواطف القومية.

٧ - وبناء على ذلك كله، فإن شرط الاختلاف اللغوي الذي يتشبث به المقارنون الفرنسيون يغدو ملغى، لا أهمية له، مادامت الدراسات المقارنة تجاوزت النزعة الأدبية القومية بمفهومها اللغوي أو العرقي أو السياسي أو الإقليمي.

ومع ذلك فإن «رينيه ويليك» الذي قوّض أركان نظرية التأثير والتأثر لم يستطع أن يقدم بديلا نظريا لها، وإنما الذي فعل ذلك هو «هنري ريماك Henry Remak»، فقد ألقى «ريماك» بحثا متألقا في مؤتمر الرابطة العالمية للأدب المقارن في «شابل هيل Chapell Hill» سنة ١٩٥٨، مقدما صياغة جديدة بديلة لنظرية المقارنة، معرفا الأدب المقارن بـ «أنه دراسة الأدب فيما وراء حدود بلد معين، ودراسة العلاقات بين الآداب من ناحية، والمجالات الأخرى للمعرفة والاعتقاد - كالفنون (الرسم والنحت والمعمار والموسيقى)، والفلسفة والتاريخ والعلوم الاجتماعية (السياسة والاقتصاد والاجتماع والعلوم والدين) - من ناحية أخرى. (و) باختصار: (فإنه) مقارنة أدب بأدب آخر، ومقارنة الأدب بمجالات التعبير الإنساني الأخرى»[٢٣].

ويعتقد «ريماك» أن هذا المفهوم الجديد للأدب المقارن يعد أكثر عمقا وأنجع من غيره في احترام طبيعة العمل الأدبي بوصفه وحدة متكاملة، وليس بوصفه فروعا «من شعب منفصلة ومعزولة»[٢٤]، فضلا عن كون هذا المفهوم «يستطيع توضيح العلاقة بين آداب عدة مختلفة، وكذلك توضيح العلاقة بين الأدب وميادين أخرى للمعرفة والإبداع الإنسانيين، خصوصا الميدان الفني والأيديولوجي»[٢٥].

وقد انتشر هذا المفهوم الأمريكي الجديد للأدب المقارن في أوساط الدارسين العرب المولعين بالتقاط البدع النقدية والفكرية التي تلقيها أمواج البحر على شواطئنا من دون تردد أو تريث وتفحص وتروٍ، ومن دون تساؤل عما إذا كانت سليمة وضرورية بالنسبة إلى ثقافتنا ومناهجنا الراهنة، وعما إذا كانت تضيف شيئا مهما إلى تلك الثقافة وهذه المناهج.

والنظرية الأمريكية - كما مهد لها «ويليك» وصاغها «ريماك» - تريد أن تنسف فكرة التأثير والتأثر من أساسها، على الرغم من أن «القسم الأول من التعريف (الذي قدمه ريماك للأدب المقارن) يتماشى، على نحو ما، مع مفهوم المدرسة الفرنسية للأدب المقارن»[٢٦]، مادامت تسعى إلى قيام المقارنة بالقفز على الشروط التاريخية، وتفسح في المجال أمام دراسة أنماط التواصل بين الأدب والفنون والمعارف والعلوم الأخرى، ولذلك فإن محاولات الباحثين الفرنسيين، من تلاميذ «فان تييغم»، في سبيل تطوير بعض أفكار نظرية التأثير والتأثر، وتوسيع أفق المقارنة، كي «يشمل دراسة الأوهام الوطنية والآراء الثابتة التي تحملها الأمم بعضها عن بعض»[٢٧]، هذه المحاولات لم تقنع «ويليك»[٢٨]، وهو ما ينطبق على محاولات الجيل الثاني من المقارنين الفرنسيين من أمثال «رينيه إيتيامبل Rene Etiemble»، و«بيير برونيل P.Brunel»، و«كلود بيشو Cl. Pichois»، و«أندريه ميشيل روسو A.M. Rousseau»[٢٩]، ممن أرادوا أن يتجنبوا انتقادات الأمريكيين بممالأتهم على حساب أصول نظرية التأثير والتأثر.

وربما جاز لنا أن نستثني «إيتيامبل» من هذا الحكم، لأنه اكتفى بمحاولة توسيع اهتمامات الباحثين الفرنسيين كي تشمل سائر الآداب الإنسانية، وخاصة الآداب الآسيوية»[٣٠]، درءا

لتهمة العنصرية والإقليمية التي توسم بها نظرية التأثير والتأثر في أوساط الباحثين الأمريكيين.

وأيا ما يكون الأمر، فإنه إذا كانت النظرية الأمريكية تحل بعض المشكلات المتصلة بهوية النص الأدبي وتذوقه، وتغض الطرف عن الشروط التاريخية، وتبيح إجراء المقارنات بين الآداب التي تصاغ بلغة واحدة، فإنها تمحو معالم الأدب المقارن من دون هوادة، وتفصيل ذلك يمكن أن يأتي على النحو الآتي:

١ - إن النظرية الأمريكية تزيل معالم الحدود بين الأدب المقارن والنقد الأدبي، وتميع هوية المقارنة وخصوصيتها، فتذيبها في النقد الأدبي، «ذلك أنه ما لم تتوصل المقارنة المقصودة إلى نتائج معينة خارج نطاق التذوق الأدبي؛ فإنها تتعرض لأن تغدو عملا خاصا لحساب النقد الأدبي»[٣١].

٢ - إن مجالات المقارنة التي يقترحها «ويليك»، كالمقارنة بين الآداب والفنون والمعارف والعلوم، ليس لها علاقة بمنهج الأدب المقارن، بل إنها أقرب ما تكون إلى النظرية الأدبية، والغريب في الأمر أن «ويليك» نفسه يدرس هذه الموضوعات في كتابه الموسوم بـ «نظرية الأدب»، كأن يدرس العلاقة بين «الأدب وعلم النفس»[٣٢]، و«الأدب والمجتمع»[٣٣]، و«الأدب والفنون الأخرى»[٣٤]، و«الأدب والأفكار»[٣٥].

٣ - إن إسقاط الشرط التاريخي من منهج المقارنة يفتح الباب واسعا أمام أوهام المقارنة بين الأشباه والنظائر من دون تحفظ، وهو ما يشيع كثيرا من البهلوانية والفوضى في الدراسات الأدبية.

٤ - إن إسقاط شرط الاختلاف اللغوي من منهج المقارنة يحل إشكالية المقارنة بين الأدب الإنجليزي والأدب الأمريكي، وإشكالية المقارنة بين الأدب الجزائري المكتوب بالفرنسية والأدب الفرنسي - على سبيل المثال - ولكنه في الوقت ذاته يسمح بمقارنات عقيمة، مثل المقارنة بين الأدب السوري والأدب اللبناني، أو المقارنة بين الأدب الكويتي والأدب القطري.

٥ - إن أي باحث موضوعي نزيه لا يستطيع أن ينكر أو يتجاهل، وجود ظاهرة التأثير والتأثر والمثاقفة بين الآداب القومية والإنسانية المختلفة، وهي ظاهرة مشروعة وصحية من دون شك، فكيف يريد «ويليك» أن يقفز على هذه الحقيقة التي يؤكدها تاريخ الآداب البشرية قديما وحديثا؟!

فهل يستطيع - مثلا - أن ينكر تأثر الأدب الروماني بالأدب الإغريقي؟ وهل يستطيع أن ينكر أثر إسخيل في شكسبير؟ وهل يستطيع أن ينكر أثر كتاب «ألف ليلة وليلة» في الآداب الأوروبية؟ وهل يستطيع أن ينكر أثر برتولد بريخت في المسرح الملحمي عالميا؟ وهل يستطيع أن ينكر أثر الثقافة العربية في الأدب الأسباني؟ وهل يستطيع أن ينكر أثر الرومانسيين

الإنجليز في جماعة «أبولو»، أو في جماعة «الرابطة القلمية»؟ وهل يستطيع أن ينكر أثر «إليوت» في صلاح عبدالصبور أو بدر شاكر السياب؟ وهل يستطيع أن ينكر أثر «كليلة ودمنة» في أعمال «لافونتين»؟ أو ينكر أثر الوجوديين في أعمال محمود المسعدي؟

إن من ينكر ظاهرة التأثير والتأثر في الآداب الإنسانية إما أن يكون مكابرا وإما أن يكون شاعرا بالدونية لفقر تراثه الأدبي القومي، مع أن التأثر في حد ذاته ليس موجبا للشعور بالنقص، لأنه لا يوجد أدب على امتداد تاريخ البشرية لم يتأثر بغيره من الآداب، والأدب الذي يحكم إغلاق نوافذه وأبوابه أمام رياح الآداب الإنسانية الأخرى يهمش ويحكم عليه بالضمور والغثاثة.

وقد يحاول بعض النقاد أن يستبدلوا بظاهرة التأثير نظرية التلقي أو نظرية التناص، ولكن الحقيقة أن أيا من هاتين النظريتين النقديتين لا تغنيان عن منهج المقارنة ولا تلغيان ظاهرة التأثير والتأثر.

إن «نظرية التلقي Theorie Dela Reception» لا تركز على سلطة المؤلف، كما أنها لا تركز على سلطة النص الأدبي، وإنما تركز على سلطة القارئ بوصفه متلقيا ومساهما في إبداع النص من خلال آليات التأويل والتذوق، أي أن نظرية التلقي تعنى «بعلاقة النص بالقارئ والتفاعل بينهما، وغير ذلك من القضايا التي يثيرها قطب القراءة في النص»[٣٦].

ومعنى ذلك أن نظرية التلقي تعالج عنصرا واحدا من عناصر الظاهرة الأدبية، وهو عنصر القارئ، وتتجاهل سائر العناصر الأخرى، كعنصر النص، وعنصر المؤلف، وعنصرالظروف الزمكانية التي أسهمت في تشكيل النص، خلافا لمنهج الأدب المقارن الذي يعنى بسائر هذه العناصر على حد سواء، ولذلك فإن هذه النظرية تظل قاصرة عن احتواء الأدب المقارن، كما تظل قاصرة عن النهوض بوظائفه.

وما يقال في «نظرية التلقي» يقال كذلك في «نظرية التناص Interextualite» التي تعنى بتفاعل النصوص الذي «يحدث داخل نص واحد»[٣٧]، كما صاغها كل من «جيرار جينيت» و«جوليا كريستيفا»، كما أن هذه النظرية ليست مؤهلة أبدا لأن تكون بديلا للأدب المقارن أو لنظرية التأثير والتأثر، ومن يحاول أن يجعلها تحل محل ظاهرة التأثير والتأثر كمن يريد أن يتلاعب بالمصطلحات والألفاظ على الطريقة السوفسطائية، كي يقفز على هذه الظاهرة الطبيعية المتميزة في الآداب الإنسانية، ويكفي أن نذكر أن هذه النظرية لاتفرق بين التناص والسرقات الأدبية المقصودة أو بين التناص والتلاص!

ومن نافلة القول أن نذكّر بأن هناك حقيقة بدهية في مقاربة الظاهرة الأدبية، وهي ضرورة تقسيم العمل بين الباحثين؛ فمن واجب عالم البلاغة أن يقرأ النص قراءة بلاغية، ومن واجب عالم النحو أن يقرأ النص قراءة نحوية، ومن واجب مؤرخ الأدب أن يقرأ النص قراءة تاريخية،

ومن واجب الناقد أن يقرأ النص قراءة نقدية: متبنيا منهجا نفسيا متوسلا بمعطيات علم النفس، أو متبنيا منهجا بنيويا متوسلا بنظريات البنيويين، أو متبنيا منهجا اجتماعيا متوسلا بمعطيات علم الاجتماع. ومن واجب المقارن أن يحلل الظاهرة الأدبية من منظور التأثير والتأثر، وهكذا دواليك.

هذا هو منطق دراسة الظاهرة الأدبية، أما أن يأتي «ويليك» و«ريماك» فينياديان بخلط الأدوار والوظائف بحيث يتفرغ المقارن لتذوق النص الأدبي متطفلا على وظيفة من وظائف الناقد، فهذا هو العجب بعينه!

وليس هناك ما يسوّغ هذا الموقف تسويغا منطقيا إلا اقتفاء النقاد لآثار المبدعين في الخلط بين الأنواع الأدبية، أي أنهم أخذوا يخلطون بين المناهج، كما يخلط الكتاب بين أجناس الشعر والرواية والقصة والمسرحية في العمل الأدبي الواحد!

وإذا كانت طبيعة الحياة المعاصرة تسوّغ الخلط بين الأنواع الأدبية، فإن الخلط بين المناهج ليس له من مسوّغ.

هذا إذا أحسنا الظن في شطحات «ويليك» و«ريماك»، أما إذا أسأنا الظن فيهما فإننا لا نملك إلا أن نتهمهما بمحاولة التملص من نظرية التأثير والتأثر بأسلوب يتزيا بمسوح الأكاديمية، لامتعاضهما من زخم التراث الأدبي الفرنسي والألماني والإنجليزي والإغريقي الذي مارس تأثيرا عميقا في الآداب الإنسانية الحديثة، خلافا للأدب الأمريكي الحديث النشأة، الذي لم يتسن له أبدا أن يمارس مثل ذلك التأثير! (هذا إذا استثنينا إدجار آلان بو، وإرنست هيمنجواي، ووليم فولكنر).

وما كنا نريد أن نخرج عن سمت الأسلوب الأكاديمي البارد في هذا المقام، وما كنا نصطنع أسلوب التصريح بدل أسلوب التلميح، لولا مبالغة بعض المقارنين الذين أخذوا يتطاولون على جيل المقارنين المؤسسين الذين أومأنا إليهم من قبل.

ذلك أن النظرية الأمريكية أخذت تنتشر انتشارا واسعا في أوساط المقارنين العرب الذين ظهروا منذ التسعينيات من القرن العشرين، وشرعوا يجأرون بالشكوى من تقهقر الأدب المقارن في الوطن العربي وتخلفه عن ركب الدراسات المقارنة والنقدية المعاصرة، وهم يقصدون بهذه الدراسات «النظرية الأمريكية»، و«نظرية التناص» و«نظرية التلقي» تحديدا، وربما تجاوزوا ذلك إلى النظرية السلافية في الأدب المقارن، وهي النظرية التي لم تمارس تأثيرا واضحا في المقارنين العرب.

ولا نريد في هذه العجالة أن نتمثل عددا كبيرا من هؤلاء النقاد الذين يقفون عند حائط المبكى، وإنما نكتفي بالتمثل بدراسة الدكتور عبده عبود الموسومة بـ «الأدب المقارن والاتجاهات النقدية الحديثة»، وهي الدراسة التي نشرها منذ سنتين في مجلة «عالم الفكر» الكويتية.

ولعلنا نستطيع أن نسجل أهم ما ورد في هذه الدراسة فيما يأتي:

١ - إن نظرية «التأثير والتأثر» قد ماتت في سائر أرجاء العالم تقريبا، وأصبحت «من مخلفات الماضي»[٣٨]، باستثناء «العالم العربي»، الذي لم يستطع أن يواكب «تلك التطورات» النقدية والمقارنية، بل إن «دراسات التأثير والتأثر العربية شهدت، حديثا، عصرها الذهبي، حيث يمكن القول إن معظم ما أنتجه المقارنون العرب من دراسات مقارنة تطبيقية تدخل في باب دراسات التأثير».

٢ - إن لـ «ظاهرة» تشبث المقارنين العرب أسبابا متعددة، «أولها أن هذا النوع من الدراسات هو الأسهل منهجيا وتطبيقيا، لا بل إنه أوضح المناهج المقارنة وأسهلها إطلاقا، فهو من الناحية التطبيقية عمل توثيقي بالدرجة الأولى، يتمثل في جمع المادة التاريخية التي تدل على وجود علاقة تأثير وتأثر بين أدب قومي ما وأدب قومي آخر، أو آداب قومية أخرى، ومن جهة أخرى فإن دراسات التأثير يمكن أن توظف بسهولة في النقاشات والمعارك الأدبية والنقدية الدائرة في الوطن العربي حول قضايا أدبية كقضية الأصالة والتقليد والتبعية والمثاقفة في الأدب العربي الحديث. إن الباحث المقارن الذي يستطيع البرهنة بصورة تجريبية مدعمة بالوثائق على مدى تأثر مسرحي عربي كـ «سعد الله ونوس» بمسرح الألماني «بريخت B. Brecht»، وعلى تأثر العديد من الروائيين والقاصين العرب بأدب النمساوي «فرانز كافكا Franz Kafka»، يستطيع أن يجعل من حجم التأثير معيارا للحكم على مدى أصالة المتأثرين، فكلما كبر التأثير قلت الأصالة وفقا للتصور السائد»[٣٩].

٣ - يُسجَّل قصور كبير لدى المقارنين العرب عند ممارسة المقارنة عمليا، فهؤلاء المقارنون يمكن أن يستوعبوا النظرية الأمريكية نظريا، وأن يروجوا لها في الوطن العربي (على نحو ما فعل الدكتور حسام الخطيب)، ولكنهم يعجزون عن إجراء التطبيقات وفقا لمبادئ تلك النظرية.

وهناك طروحات أخرى كثيرة في دراسة الدكتور «عبده عبود» تحتاج إلى تمحيص ومناقشة، ولكننا نكتفي بالوقوف قليلا عند هذه المسائل التي تهمنا في سياق هذه المداخلة:

١ - إن إجراء دراسات وبحوث مقارنية على أسس نظرية التأثير والتأثر، يظل عملا علميا مشروعا تماما، وحتى «ريماك» نفسه في تعريفه للأدب المقارن لم يستطع أن يحظر ممارسة المقارنة على أساس نظرية التأثير والتأثر، بل إن القسم الأول من ذلك التعريف «يتماشى على نحو عام مع مفهوم المدرسة الفرنسية الأصلي للأدب المقارن»[٤٠].

وأكثر من ذلك فإن نظرية التأثير والتأثر تحدد مسوّغات قوية لتطبيقها في الدراسات الأدبية بالوطن العربي، فهذه الدراسات ما تزال في حاجة ماسة إلى تقاليد البحث العلمي الذي يقوم على التنظيم الصارم والمنهجية المتماسكة، فضلا عن كونها تحفز باحثينا على الاهتمام الدائم بالآداب والثقافات الإنسانية الأخرى، ورصد مظاهر تواصلها مع الأدب العربي ونتائج ذلك التواصل الإيجابية والسلبية.

ولكن هذا لا يعني أبدا التعصب لهذه النظرية أو تلك، فالباحث مطالب بأن يطلع على جميع النظريات الجديدة وأن يفيد منها، ويتمثلها من دون أن يكون أسيرا لها.

٢ - إن تطبيق منهج نظرية التأثير والتأثر ليس سهلا كما يبدو لنا لأول وهلة، بل يعد أصعب من غيره من المناهج، فما أسهل إجراء الموازنات والمقابلات باسم المقارنة، وما أسهل تتبع صلات الأدب بالفنون والمعارف، كالصلة بين الشعر والموسيقى، والصلة بين الأدب وعلم النفس!

٣ - إن العمل التوثيقي في نظرية التأثير والتأثر مطلوب علميا ومنهجيا، ولكنه لا يشكل غاية المقارنة إطلاقا، ولم يزعم أي باحث من الباحثين المقارنين الفرنسيين أن التوثيق غاية قصوى للمقارنة، وأن التذوق ليس له أي مجال في عملية المقارنة.

٤ - إن تأثر أي كاتب عربي لا يعني أبدا أن ذلك الكاتب فقد أصالته، ونظرية التأثير والتأثر لا تدعي ذلك أبدا، والباحث المنهجي الموضوعي يدرس ويقدم نتائج دراساته من دون أن يفكر فيما يمكن أن تخلفه تلك الدراسات من آثار نفسية جانبية لدى الآخرين.

كما أن كتاب «أثر برتولد بريخت في مسرح المشرق العربي» لم يطعن في أصالة الكاتب الكبير سعدالله ونوس، بل يؤكد نضجه وينفي عن أعماله أن تكون نسخة مكررة من أعمال بريخت[٤١]، وتأثر سعد الله ونوس ببريخت - وهو التأثر الذي يعترف به هو نفسه - لا ينقص من قيمته أبدا، لأن بريخت نفسه تأثر بغيره وأفاد من التجارب المسرحية السابقة عليه، فالمبدع مهما كان عبقريا لا يستطيع أن يستلهم إبداعه من فراغ وعدم.

٥ - إن المقارنين العرب المؤصلين للأدب المقارن في الدراسات العربية، ليسوا عاجزين أبدا عن إجراء المقارنات التطبيقية في المجالات التي يقترحها «ريماك»، ويكفي أن نستشهد في هذه العجالة بالدكتور حسام الخطيب، الذي حلل وثمّن جميع نظريات الأدب المقارن، وناقشها بعمق وتبصر ومنهجية ورؤية أصيلة، وخاصة في كتابه «آفاق الأدب المقارن»[٤٢]، الذي قدم فيه طروحات جديدة تشكل إضافة حقيقية إلى الدراسات العربية المقارنة، بدءا من معضلة الأدب المقارن حتى تاريخ المقارنة عالميا وعربيا، فضلا عن دراساته التطبيقية عن سبل المؤثرات الأجنبية في القصة السورية، وعن علاقة الأدب بالتكنولوجيا (وهو مجال من مجالات النظرية الأمريكية) وغير ذلك، فضلا عن مشاركاته الفعالة في مؤتمرات وندوات الأدب المقارن، فكل ذلك يجعل من الدكتور حسام الخطيب أستاذا لجيل من المقارنين العرب الذين مهد لهم الطريق تنظيرا وتطبيقا.

صفوة القول أن الدراسات الأدبية العربية المقارنة أفادت من نظرية التأثير والتأثر في الأدب المقارن في العقود الأولى من القرن العشرين، وأصلت مبادئها في أوساط الدارسين العرب منذ النصف الأول من القرن العشرين، ثم أخذت تتخلى عن تلك النظرية منجرفة وراء

نظريات نقدية ومقارنة جديدة من دون تروٍ ومن دون تخطيط واعٍ لمستقبل هذا النمط من الدراسات الحيوية، التي لا ينتظر منها أن تحلل ظاهرة المثاقفة الأدبية فحسب، وإنما ينتظر منها أن تتحكم في هذه الظاهرة وتوجهها.

وهنا يأتي دور الجامعات العربية ومراكز البحث في الأدب المقارن، وهي المؤسسات الأكاديمية التي نأمل أن تنسق فيما بينها حتى تسهم في حل إشكالات المقارنة وترسم مستقبلها وفقا لمنهجية علمية، وخاصة في العصر الراهن، الذي أخذت العولمة تفرض فيه فرضا بأساليب قد تشكل تهديدا جادا بالنسبة إلى هوية الآداب المحلية والآداب القومية، ما دامت لغات هذه الآداب مهددة بالتراجع والانقراض.

1 الدكتور محمد غنيمي هلال: الأدب المقارن، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٧٨.

2 يرجع إلى كتاب «فان تييغم P.Van Tieghm» الموسوم بـ «الأدب المقارن La Litterature Compar-ee»، باريس، ١٩٣١.

3 يرجع إلى كتاب الأستاذ الدكتور حسام الخطيب الموسوم بـ «آفاق الأدب المقارن عربيا وعالميا»، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ١٦- ٢٧.

4 الدكتور عصام بهي: طلائع المقارنة في الأدب العربي الحديث، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٦، ص ٢٣.

5 خليل هنداوي: «اشتغال العرب بالأدب المقارن»، مجلة «الرسالة»، السنة الرابعة، عدد ١٥٣، القاهرة ١٩٣٦، ص ٩٣٩.

6 الصفحة السابقة نفسها.

7 الدكتور حسام الخطيب: آفاق الأدب المقارن، ص ١٣٠.

8 روحي الخالدي: تاريخ علم الأدب عند الإفرنج والعرب وفيكتور هوجو، ط ٤، دمشق، ١٩٨٤ (تحرير وتقديم الدكتور حسام الخطيب).

9 الدكتور حسام الخطيب: آفاق الأدب المقارن، ص ١٥٢.

10 يرجع إلى كتاب الدكتور وليد محمود خالص الموسوم بـ «أوراق مطوية من تاريخ الأدب المقارن في الوطن العربي». دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد ١٩٩٧، ويرجع إلى كتاب الدكتور عصام بهي الموسوم بـ «طلائع المقارنة في الأدب العربي الحديث» (سبقت الإشارة إليه).

11 يرجع إلى مقالة الدكتور محمد غنيمي هلال: "Les Etudes De Litterature Comparee Dans Larepublique Arabe Unie"، ملاحق كتاب «مكونات الأدب المقارن في العالم العربي». للدكتور سعيد علوش، الشركة العالمية للكتاب (لبنان) - سوشبريس (المغرب)، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ٦٧٨.

12 الصفحة السابقة نفسها.

13 الدكتور محمد غنيمي هلال: الأدب المقارن، ص ١٥.

14 الدكتور محمد عبدالسلام كفافي: الأدب المقارن (مقدمة)، كتاب «مكونات الأدب المقارن في العالم العربي» للدكتور سعيد علوش، ص ٧٣٣.

15 الدكتور عبدالنبي اصطيف: «المنهج المقارن في الدراسة الأدبية»، مجلة «نزوى». العدد الثاني عشر، عمان، أكتوبر ١٩٩٧، ص ٥٧.

16 الدكتور حسام الخطيب: آفاق الأدب المقارن، ص ٣٣.

17 رينيه ويليك - أوستن وارين: نظرية الأدب، ترجمة محيي الدين صبحي، مراجعة الدكتور حسام الخطيب، منشورات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ط ٣، دمشق، ١٩٧٢.

18 المرجع السابق نفسه، ص ٦٠.

19 «مفاهيم نقدية» لرينيه ويليك، ترجمة الدكتور محمد عصفور، سلسلة «عالم المعرفة»، الكويت ١٩٨٧، ص ٣٠٤ - ٣١٤.

20 المرجع السابق نفسه، ص ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠.

21 المرجع السابق نفسه، ص ٣٥٨.

22 المرجع السابق نفسه، ص ٣٥٩.

23 الدكتور محمود طرشونة: مدخل إلى الأدب المقارن وتطبيقه على ألف ليلة وليلة، دار الشؤون الثقافية العامة، ط ٢، بغداد ١٩٨٨، ص ٢٨.

24 الدكتور سعيد علوش، مكونات الأدب المقارن في العالم العربي، ص ١٠٢.

25 الصفحة السابقة نفسها.

26 الدكتور حسام الخطيب: آفاق الأدب المقارن، ص ٣٦

27 رينيه ويليك: مفاهيم نقدية، ص ٣٦٤.

28 الصفحة السابقة نفسها.

29 يرجع إلى «أزمة الأدب المقارن» لرينيه إيتيامبل، ترجمة الدكتور سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٩٨٧.

30 يرجع إلى كتابهم الموسوم بـ «Quest-ceque Lalitterature Comparee?» أرموند كولان (Armand Colin)، باريس ١٩٨٣.

31 يرجع إلى «أزمة الأدب المقارن» لرينيه إيتيامبل، ص ١٩، وما بعدها من صفحات.

32 الدكتور حسام الخطيب: آفاق الأدب المقارن، ص ٣٧.

33 رينيه ويليك، أوستن وارين: نظرية الأدب، ص ١٠١ - ١١٨.

34 المرجع السابق نفسه، ص ١١٩ - ١٤٠.

35 المرجع السابق نفسه، ص ١٦١ وما بعدها من صفحات.

36 المرجع السابق نفسه، ص ١٤١ وما بعدها من صفحات.

37 يرجع إلى كتاب «نظرية التلقي - إشكالات وتطبيقات» لمجموعة من النقاد، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٩٧٠، ص ١٧.

38 عرض كتاب «نظرية التناجبية» لمارك دوبيازي، ترجمة وتقديم الرحوتي عبدالرحيم، مجلة «علامات»، المجلد السادس، النادي الأدبي بجدة، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٣١٠.

39 الدكتور عبده عبود: «الأدب المقارن والاتجاهات النقدية الحديثة»، مجلة «عالم الفكر»، المجلد الثامن والعشرون، العدد الأول، يوليو/سبتمبر، الكويت ١٩٩٩، ص ٢٧٥.

40 المرجع السابق نفسه، ص ٢٧٦.

41 يرجع إلى «أثر برتولد بريخت في مسرح المشرق العربي»، للدكتور الرشيد بوشعير، دار الأهالي، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٩٦، ص ٣٣٥ - ٣٥٥.

42 الدكتور حسام الخطيب: آفاق الأدب المقارن، ص ٣٦.